باب الزراعة

تقرير جارستن

والمشروعات المنتظرة

لما تم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على ان المالية المصرية تطلق من قيودها القديمة فيتاح لها استعمال الاموال المتوفرة لديها واستعمال ما يزيد من ايراداتها على نفقاتها سنة بعد سنة في ما يعود على القطر المصري والامة المصرية بالخير عقدت الآمال بان جانباً كبيراً من تلك الاموال ينفق على اعمال الري والصرف حتى تصل المياه الكافية الى كل بقعة يمكن زرعها في هذا القطر وفي الاقطار السودانية ايضاً . وشاع منذ عهد قريب ان جناب السر وليم جارستن وكيل نظارة الاشغال العمومية اخذ يدرس مشروعات الري المختلفة التي اشار بها هو والسر وليم ولككس وغيرهما من كبار المهندسين وانهُ وضع فيها تقريراً مسهباً . واختلفت الآراء في فحوى هذا التقرير وما يؤيدهُ من المشروعات وما ينقضهُ منها ولم يبح لاحد الاطلاع على ما فيهِ الى ان نشر بالامس فاذا هو كتاب جليل فيهِ اكثر من ثلاثمئة صفحة كبيرة ومئات من الصور والاشكال والخرائط يوصف فيها تسع مشروعات كبيرة للري والاماكن التي يراد عملها فيها ولاسيما المشروعات الكبيرة التي يراد بها تكثير ماء النيل بتكثير ما ينصبُّ اليهِ من البحيرات الاستوائية وتقليل ما يضيع منهُ بالتبخر ونحوهِ في تلك الجهات

وقد تكلم السر وليم جارستن على هذه المشروعات بالاسهاب التام واضطرَّ ان يزور اعالي السودان بنفسهِ ويرسل وكلاءهُ الى بعضها حيث تعذَّر عليهِ الذهاب واستقصى مباحث الذين سبقوهُ اليها من قديم الزمان الى الآن من فرنسويين وانكليز والمان وغيرهم وجمع من المعلومات والحقائق ما ملأ مئتي صفحة كبيرة ثم لخَّص ذلك كلهُ في فصل قالَ فيهِ ما ترجمتهُ

" ان مصالح مصر مرتبطة بمصالح السودان في كل الاعمال التي يراد بها تدبير النيل حتى يتعذَّر الفصل بينهما فان البلادين تستمدان ماءهما من مصدر واحد وتعتمدان عليهِ في زراعتهما ولذلك يتعذَّر ان ينظر في مشروع كبير للري يتعلق بالبلاد الواحدة من غير نظر الى البلاد الاخرى "

ثم بيّن ان المشروعات الكبيرة المتعلقة بالسودان خاصة لا تدعو الحال الى تقديمها على غيرها لان بلاد السودان لم تزل محتاجة الى كثرة السكان ولان المشروعات نفسها لم تدرس الدرس الكافي حتى الآن . ومن هذه المشروعات اربعة تستحق ان يشرع في درسها في اول فرصة ممكنة اثنان متعلقان بالبحر الازرق واثنان بالبحر الابيض فالمتعلقان بالبحر الازرق احدهما التحكم بنهر القاش وفيضانه والثاني انشاء سد كسد اصوان او قناطر كالقناطر الخيرية على البحر الازرق نفسه وهذان المشروعان يفيدان بلاد السودان خاصة بخلاف المشروعين المتعلقين بالبحر الابيض فان فائدتهما تعود على القطر المصري بنوع خاص احدهما حفر مجرًى جديد للنيل في البطائح الاستوائية بين بور ونهر السبت تقصر به المسافة ويقل التبخر جدًّا ويحفظ ما يضيع الآن من ماء النيل بانتشاره في بطائح فسيحة لا فائدة منها . واذا كانت طبيعة الارض لا تأذن بحفر هذا المجرى فيها اما لارتفاعها الكثير او لانخفاضها الكثير فيلجأ الى اصلاح المجرى المعروف الآن بحر الزراف . هذا هو المشروع الواحد والمشروع الثاني التحكم بمياه بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت حتى ينصبّ منهما المقدار الكافي من الماء في الوقت المطلوب من السنة

وقد قدّر نفقات المشروع الاول من مشروعي البحر الازرق بنصف مليون جنيه ونفقات المشروع الثاني بمليون جنيه ونفقات مشروعي البحر الابيض بخمسة ملايين ونصف من الجنيهات وقال انها قد لا تزيد على ثلاثة ملايين واربع مئة الف جنيه

اما المشروعات التي يراد عملها في القطر المصري نفسه فأخصها خمسة اولها تعلية خزان اصوان وتبلغ نفقات ذلك نصف مليون جنيه وثانيها اصلاح فرعي رشيد ودمياط حتى يؤمن بهما الغرق وتبلغ نفقات اصلاحهما تسع مئة الف جنيه وثالثها عمل ما يلزم من الترع في الوجه البحري لارواء ما فيه من اراضي البور ونفقات ذلك نصف مليون جنيه ورابعها عمل ما يلزم من الترع في الوجه القبلي لاتمام الري الصيفي فيه ونفقات ذلك مليونان ونصف مليون من الجنيهات وخامسها اقامة قناطر على النيل بين اسيوط وقنا ونفقاتها مليون جنيه

وقد بقيت مشروعات أخرى تقتضي اكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات اشار السر وليم جارستن بتركها الى ما بعد اتمام المشروعات الاولى

والمشروع الاول الذي يشوّف اليه جمهور القراء هو مشروع تعلية الخزان فقد قال السر وليم ولككس انهُ اذا علّي ستة امتار فقط تضاعف ما يخزّن به الآن من الماء . وقال السر وليم جارستن في تقريره هذا انهُ كان يعارض دائمًا في تعلية الخزان اما الآن فيعدل عن المعارضة اذا عملت اعمال أخرى تزيد بها المياه ويؤمن الغرق اي اذا كانت تعلية الخزان جزءًا من

مشروع كبير يراد بهِ تكثير ماء النيل والتحكم بهِ وقت الفيضان ولا يقتصر على ابطال المعارضة حينئذٍ بل يشير ايضاً بهذه التعلية ويقول انها تصير مفيدة جدًّا . وذا عزمت الحكومة المصرية على تعلية الخزان فعليها في الوقت نفسهِ ان تعزم على عمل الاعمال الاخرى التي يزاد بها الماء الجاري في النيل الآن ويؤمن بها الضرر من الفيضان الغزير ولاسيما بعد ان يبطل ريّ الحياض في الوجه القبلي ولا يعود لمياه الفيضان مصرف الاَّ النيل نفسهُ . قال وكنت اولاً اعترض على تعلية الخزان لخمسة اسباب الاول لانهُ لم تكن الحاجة ماسة الى تعليتهِ والثاني لانهُ لم يكن في الامكان ايجاد الاموال اللازمة للمشروعات المتعلقة بتعليتهِ الاَّ بعد اتمامهِ وتحقق نجاحهِ والثالث لان خزن الماء الكثير في الخزان قبل تكثير الماء في النيل يقلل الماء في مجرى النيل تحت الخزان ويضرُّ الملاحة في شهور الشتاء والرابع لانهُ لا سبيل لتصريف مياه الفيضان التي ستزيد غزارة بعد ابطال ري الحياض (المترتب على تعلية الخزان) وخامساً لان هذه التعلية تزيد ما يغرمن هياكل انس الوجود

وشرح هذه الاسباب وقال انهُ ثبت الآن ان غمر الهياكل لا يضر بحجارتها . ويكون منهُ شيءٌ من الضرر فوق حد الماء يمكن تلافيهِ بغسل الحجارة هناك من الاملاح التي ترسب فيها

والتفت الى مشروع وادي الريان الذي اشار بهِ السر وليم ولككس واشار بهِ قبلهُ المستر كوب هوبتهوس . وقال ان نفقاتهِ تزيد كثيرًا على ما قدرهُ السر وليم ولككس ويخشى ان المياه ترشح منهُ الى اراضي الفيوم فتتلفها ولا يمكن ان يقام دليل قاطع على اثبات هذا الامر او نفيهِ الاَّ بعد ان يمتلئ وادي الريان ماء وتمضي عليهِ عدة سنوات اي يجب ان تنفق خمسة ملايين من الجنيهات على هذا الخزان وينتظر بضع سنوات حتى يعلم ما اذا كان متلفاً لاراضي الفيوم او غير متلف لها فاذا كان الامر كذلك فلا يمكن ان يشير عاقل بعمل مثل هذا تنفق عليهِ القناطير المقنطرة من الاموال ثم يخشى من ضررهِ . وقد قال السر وليم ولككس انهُ لا خوف من رشح الماء بدليل انهُ لما كانت الفيوم مملوءةً ماء اي كانت فيها بحيرة مورس لم يرشح الماء منها الى وادي الريان الاَّ ان السر وليم جارستن ترك الحكم في هذا الاستدلال الى علماء الجيولوجيا واستشهد بقول العلامة شوينفرث وهو انهُ اذا ملئ وادي الريان ذهب بعض مائهِ في الشقوق التي في اسفلهِ . وقال ان السر بنيامين باكر والمهندسين رفيقيهِ اعربوا عن خوفهما من هذا الارتشاح وقالوا انهُ اذا ملئ وادي الريان ماء فقد تنفجر منهُ عيون وينابيع في الاماكن السفلى من الفيوم ولم يشيروا على الحكومة المصرية بجعل وادي الريان خزانًا لهذا السبب

وقد اشار السر وليم ولككس باصلاح فرع رشيد من فرعي النيل حتى يصير عرضهُ واحدًا

على طوله ولو دعت الحال الى توسيعه حيث يقرب جسراه احدهما من الآخر حتى اذا جاء الفيضان غزيرًا تصرّفت زيادته في هذا الفرع . فوافقهُ السر وليم جارستن على ذلك . واشار السر وليم ولككس ايضًا باصلاح فرع دمياط وجعله ترعة كبيرة واجراء الماء فيه بالقسط من عند القناطر الخيرية ومازادعنهُ يحوّل الى فرع رشيد وقد وافقهُ السر وليم جارستن على ذلك ايضًا حتى لايجري في فرع دمياط الاَّ ما يجري فيه الآن في الفيضان المعتدل وقال ان هذا الفرع يحتمل ذلك الآن ولاسيما اذا انفقت الاموال اللازمة لتقوية جسوره واصلاحها وحسب ان المبلغ الذي قدّرهُ السر وليم ولككس لاصلاح هذين الفرعين وهو تسع مئة الف جنيه غير كثير

فقد وافق السر وليم ولككس على تعلية الخزان وعلى اصلاح فرعي رشيد ودمياط ولم يوافقهُ على جعل وادي الريان خزانًا للماء . واشترط لتعلية الخزان ان يصلح مجرى النيل في بحر الجبل حتى يسلم جانب كبير من مائه من الضياع والاَّ فلا فائدة من تعليته

وقال ان هذه المشروعات الثلاثة وهي اصلاح مجرى النيل في بحر الجبل في اعالي السودان وتعلية الخزان واصلاح فرعي رشيد ودمياط انما هي اجزاء من مشروع واحد كبير فلا تفيد الفائدة المطلوبة مالم تتم اجزاؤهُ الاخرى لان ازدياد الماء في القطر المصري يستلزم عمل اعمال أُخرى عظيمة من الترع والمصارف والاَّ فلا فائدة من ازديادهِ وهذه الاعمال تقتضي نفقات طائلة ولكن لاتدعو الحال الى عملها كلها في سنة واحدة بل يمكن توزيعها على عدة سنوات . ولذلك يُفرض على الحكومة المصرية ان تعلم ان تعلية الخزان لاتكفي ولا تفيد ما لم تعمل معها اعمال اخرى تقتضي نفقات كثيرة . فبين اسيوط وقنا ٧٥٠٠٠٠ فدان تروى الآن رسيه الحياض ويجب تحويلها الى الري الصيفي وقد ظهر بالاختبار في المديريات الوسطى ان نفقات هذا التحويل تبلغ اربعة جنيهات لكل فدان واذا أُضيف الى ذلك مايلزم للترع الكبيرة بلغت النفقات سبعة جنيهات لكل فدان . ولا بدَّ حينئذٍ من انشاء صف من القناطر بين اسيوط وقنا مثل قناطر اسيوط ولا تقل نفقات انشائها عن مليون جنيه . والاصلح ان ينشأ صفان من القناطر فتكون نفقاتهما مليوني جنيه ونفقات الترع والمصارف اللازمة لتحويل ٧٥٠ الف فدان الى الري الصيفي ثلاثة ملايين من الجنيهات فتصير النفقات اللازمة بين اسيوط وقنا خمسة ملايين من الجنيهات

ثم ان جانبًا من المياه التي تزيد بتعلية الخزان يستعمل في الوجه البحري ويستلزم انشاء ترع ومصارف جديدة ويصعب عليَّ ان احدد المبالغ اللازمة لذلك الآن ولكنها قد لا تقلُّ عن مليون جنيه

والاعمال التي تعمل الآن في المديريات المتوسطة يقتضي اتمامها نحو مليون جنيه . وهذا المبلغ الاخير من ضمن المشروع الذي قررت عليهِ الحكومة المصرية ولذلك لايحسبهُ بين الاموال المطلوبة

والاعمال التي يجب عملها في السودان ستة وهي

(١) اصلاح مجرى النيل في بحر الجبل

(٢) انشاء قناطر على البحر الازرق

(٣) انشاء الترع اللازمة في بلاد الجزيرة

(٤) انشاء قناطر موازنة على نهر القاش

(٥) انشاء خزان في مكان جنوبي الرصيرص

(٦) انشاء قناطر موازنة في مخارج بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت

والعمل الاول والاخير تعود فائدتهما على القطر المصري وعلى وادي النيل شمالي الخرطوم والاعمال الاربعة الباقية تعود فوائدها على بلاد السودان خاصة

والعمل الاول يمكن اتمامهُ على اسلوب من اسلوبين الواحد انشاء مجرى جديد للنيل بين بور والسبت والثاني اصلاح بحر الزراف . وقد قدّر ان انشاء المجرى الجديد تبلغ نفقاتهُ اربعة ملايين ونصفاً من الجنيهات على الاقل وهو يتم بالكراكات وان انشاء قناطر الموازنة لبحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت تبلغ نفقاتهُ مليون جنيه فتصير النفقات اللازمة لتكثير المياه قبل تعلية الخزان خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . اما اصلاح بحر الزراف فلا تبلغ نفقاتهُ مع نفقات قناطر الموازنة اللازمة لهُ سوى ثلاثة ملايين واربع مئة الف جنيه ولكن المشروع الاول افيد من المشروع الثاني جداً ولو كانت نفقاتهُ اكثر فاذا وُجدت الاموال اللازمة لهُ وجب ان يفضل على المشروع الثاني حتماً . ولم يقطع السر وليم جارستن بمقدار النفقات اللازمة لهُ بل قال لابدَّ من البحث والتدقيق في اخذ المساحات والمناسيب قبل تقدير هذه النفقات تقديراً صحيحاً

والاعمال اللازمة للسودان خاصة تبلغ نفقاتها خمسة ملايين وخمس مئة الف جنيه فاذا اضيف اليها النفقات اللازمة للقطر المصري خاصة بلغت النفقات كلها ١٩ مليون و٣٠٠ الف جنيه او ٢١ مليون و ٤٠٠ الف جنيه فاذا وجدت هذه الاموال امكن اتمام الاعمال كلها في نحو عشر سنوات الى خمس عشرة سنة . ثم قال انهُ يمكن الاستغناء الآن عن خزان الرصيرص وعن جانب كبير من الترع في بلاد الجزيرة والاكتفاء بصف واحد من القناطر بين اسيوط وقنا

فتصير النفقات كلها ١٢٩٠٠٠٠٠ جنيه اي اقل من ثلاثة عشر مليون جنيه واذا اكتفي باصلاح بحر الزراف قلت النفقات ايضاً فبلغت عشرة ملايين و ٨٠٠ الف جنيه وهاك تفصيل ذلك على اقل التقادير

(١) تعلية الخزان تكلف	٥٠٠٠٠٠ جنيه
(٢) اصلاح فرعي رشيد ودمياط	٩٠٠٠٠٠
(٣) » مجرى النيل في بحر الجبل	٥٥٠٠٠٠٠
(٤) الترع اللازمة للوجه البحري	٠٥٠٠٠٠٠
(٥) » » » القبلي	٢٥٠٠٠٠٠
(٦) صف قناطر بين اسيوط وقنا	١٠٠٠٠٠٠
(٧) » » على البحر الازرق	١٠٠٠٠٠٠
(٨) ترع في بلاد الجزيرة	٠٥٠٠٠٠٠
(٩) الاعمال اللازمة لنهر القاش	٠٥٠٠٠٠٠
والجملة	١٢٩٠٠٠٠٠

ونظر السر وليم جارستن بعد ذلك الى الفوائد التي تجنيها المالية المصرية من انفاق هذه الاموال فقال انها تتقاضى ٥٠ غرشاً عن كل فدان بين اسيوط وقنا و٣٠ غرشاً عن الري بالآلات قبلي قنا . وفي الوجه البحري يضرب على الارض البور التي تصلح وتروى ريًا صيفيًا مئة غرش على الفدان متى تم اصلاحها فتصير زيادة الايراد هكذا

من ٧٥٠٠٠٠ فدان بين اسيوط وقنا	٣٧٥٠٠٠ جنيه
من ١٠٠٠٠٠ فوق قنا	٣٠٠٠٠ »
من ٨٠٠٠٠٠ في الوجه البحري	٨٠٠٠٠٠ »
والجملة	٠١٢٠٥٠٠٠

اما في السودان فيمكن ربط ضريبة خمسين غرشاً على ٧٠٠٠٠٠ فدان في الجزيرة وعلى ١٠٠٠٠٠ فدان على نهر القاش وعلى ٢٠٠٠٠٠ فدان شمالي الخرطوم فتبلغ الضريبة عليها كلها ٥٠٠٠٠٠ جنيه ويبلغ ربح الحكومة السنوي من هذه الاعمال ١٧٠٥٠٠٠ اي نحو ٨ في المئة بالنسبة الى النفقات المطلوبة عدا ما تستفيده الحكومة من بيع الاطيان البور التي لا ثمن لها الآن وعدا ما يزيد من ايراد سكك الحديد والجمارك

تقدير الموسم الاميركي

عثرنا على الجدول التالي في جريدة البصير وفيه تقادير ديوان الزراعة الاميركي لموسم القطن منذ عشرين سنة الى الآن ومقدار المحصول اخيرًا

سنة	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	المحصول	المساحة
١٩٠٤	٨٣ ٠	٨٨ ٠	٩١ ٦	—	—	—	٣١٧٣٠٣٧١
١٩٠٣	٧٤ ١	٧٧ ١	٧٩ ٧	٨١ ٢	٦٥ ١	—	٢٨٩٠٧٠٠٠
١٩٠٢	٩٥ ١	٨٤ ٧	٨١ ٩	٦٤ ٠	٥٨ ٣	١٠٧٢٨٠٠٠	٢٧٨٧٨٠٠٠
١٩٠١	٨١ ٥	٨١ ١	٧٧ ٢	٧١ ٤	٦١ ٤	١٠٦٨١٠٠٠	٢٧٦٣٤٠٠٠
١٩٠٠	٨٢ ٥	٧٥ ٨	٧٦ ٠	٦٨ ٢	٦٧ ٠	١٠٣٨٣٠٠٠	٢٥٤٢١٠٠٠
١٨٩٩	٨٥ ٧	٨٧ ٨	٨٤ ٠	٦٨ ٥	٦٢ ٤	٩٤٣٦٠٠٠	٢٤٢٧٥٠٠٠
١٨٩٨	٨٩ ٠	٩١ ٢	٩١ ٢	٧٩ ٨	٧٥ ٤	١١٢٧٥٠٠٠	٢٤٩٦٧٠٠٠
١٨٩٧	٨٣ ٥	٨٦ ٠	٨٦ ٩	٧٨ ٣	٧٠ ٠	١١٢٠٠٠٠٠	٢٤٣٢٠٠٠٠
١٨٩٦	٩٧ ٣	٩٣ ٥	٨٠ ١	٦٤ ٢	٦٠ ٧	٨٧٥٨٠٠٠	٢٣٤٤٥٠٠٠
١٨٩٥	٨١ ٠	٨٢ ٣	٧٧ ٩	٧٠ ٨	٦٥ ١	٧١٥٧٠٠٠	٢٠١٩١٠٠٠
١٨٩٤	٨٨ ٣	٨٩ ٦	٩١ ٨	٨٥ ٩	٨٢ ٧	٩٩٠١٠٠٠	٢٣٦٨٨٠٠٠
١٨٩٣	٨٥ ٦	٨٢ ٧	٨٠ ٤	٧٣ ٤	٧٠ ٧	٧٥٥٠٠٠	١٦٦٥٦٠٠٠
١٨٩٢	٨٥ ٩	٨٦ ٩	٨٢ ٣	٧٦ ٨	٧٣ ٣	٦٧٠٠٠٠٠	١٦٥٧٢٠٠٠
١٨٩١	٨٥ ٧	٨٨ ٦	٨٨ ٩	٨٢ ٧	٧٤ ٧	٩٠٣٥٠٠٠	١٩٨٥٨٠٠٠
١٨٩٠	٨٨ ٨	٩١ ٤	٨٩ ٥	٨٥ ٥	٨٠ ٠	٨٦٥٣٠٠٠	٢٠٣٨٩٠٠٠
١٨٨٩	٨٦ ٤	٨٧ ٦	٨٩ ٣	٨٦ ٦	٨١ ٤	٧٣١١٠٠٠	٢٠١٧٥٠٠٠
١٨٨٨	٨٨ ٢	٨٦ ٧	٨٧ ٣	٨٣ ٨	٧٨ ٩	٦٩٣٥٠٠٠	١٨٩٣٧٠٠٠
١٨٨٧	٩٦ ٩	٩٧ ٠	٩٣ ٣	٨٢ ٨	٧٦ ٥	٧٠١٨٠٠٠	١٨٥٢٢٠٠٠

ويظهر من هذا الجدول ان السنة الحاضرة تشبه سنة ١٨٩٤ في تدرّج التحسين في حالة المزروعات بل هي اجود من سنة ١٨٩٤ من هذا القبيل لان تلك كانت حالة المزروعات فيها ٨٨ في يونيو و ٨٩ في يوليو و٩١ في اغسطس واما هذه فحالة المزروعات فيها كانت ٨٣ في يونيو و٨٨ في يوليو و ٩١ في اغسطس فالتحسّن كثير فيها وكان المحصول سنة ١٨٩٤ نحو عشرة

ملايين بالة مع ان مساحة الاراضي المزروعة قطناً كانت ٢٣ مليون فدان اما هذه السنة فمساحة الارض المزروعة قطناً تبلغ نحو ٣٢ مليون فدان فاذا استمرّت حالة الزراعة هذه السنة على مثل ما كانت عليهِ سنة ١٨٩٤ فلا عجب اذا بلغ المحصول الاميركي ١٣ مليون بالة هذه السنة ولكن لا يعلم ما يصيب المزروعات من الآفات في شهر اغسطس وسبتمبر وعليهما يتوقف مقدار المحصول بنوع عام . وقد جاءت الاخبار منبئة ان شجر القطن نامٍ نموًّا عظيماً ولكن لوزهُ قليل فان صحَّ ذلك ودام لم يأتِ الموسم كبيرًا كما دلت اوائلهُ

القطن

لاغرابة اذا شحنَّا باب الزراعة في كل جزء بالكلام على القطن لانهُ معتمد القطر المصري الآن وسيزيد اعتمادهُ عليهِ باتساع نطاق الري الصيفي على ما في المشروعات المشار اليها آنفاً

ويبلغ محصول القطر المصري من القطن الآن نحو ستة ملايين قنطار واذا تمت المشروعات التي اشار اليها السر وليم جارستن في تقريرهِ واصلحت الاراضي البور في الوجه البحري وتم الري الصيفي في الوجه القبلي كلهِ فلا يبعد ان يتضاعف محصول القطر المصري من القطن . ويضاف الى ذلك ما يمكن جنيهُ من السودان وهو قليل طبعاً لقلة السكان الذين يمكن ان يعملوا في زرع القطن ومع ذلك لاخوف من ان يزيد قطن القطر المصري على المقطوعية لان مقطوعية الناس للقطن تزيد مليونين ونصف مليون قنطار كل سنة فهما زاد محصول القطر المصري من الآن الى عشر سنوات لا يزيد اكثر من زيادة المقطوعية في سنتين ثم تقف زيادة المحصول عند ذلك الحد . اما زيادة المقطوعية فلا حدَّ لها ما دام الناس يلبسون الثياب القطنية

وتبلغ غلة القطن في المسكونة كلها ١٦ مليون بالة (وكل بالة خمسة قناطير) وهي ١١ مليون بالة من القطن الاميركي و٣ ملايين بالة من القطن الهندي ومليون بالة من القطن المصري ومليون بالة من قطن سائر البلدان . وقد كان المحصول نحو ١٣ مليون بالة ونصف مليون منذ خمس سنوات فزاد نحو مليونين ونصف مليون بالة في خمس سنوات وستبلغ المقطوعية بعد عشر سنوات ٢١ مليون بالة

والاراضي الاميركية التي تصلح لزرع القطن واسعة جدًّا وزراعة القطن تزيد اتساعاً فيها سنة بعد سنة ولكن المحصول لم يزد بزيادة المساحة لاسباب كثيرة اهمها قلة العمّال فان العاملين في زراعة القطن هناك اكثرهم من السود وهؤلاء قد وجدوا لهم اعمالاً اخرى اربح من زرع القطن . ثم ان الارض نفسها قلَّ خصبها لتكرُّر زرع القطن فيها ومهما كان السبب فالمرجح ان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تزيد محصول قطنها على نسبة زيادة المقطوعية